الأمم المتحدة
المركز المعني بتنسيق شؤون النظم الغذائية

الحوار الثاني: حلول النظم الغذائية
الأربعاء الموافق 25 مايو 2022
تمويل تحويل النظم الغذائية، والفرص العالمية والاحتياجات المحلية
ملخص الجلسة

موجز الحوار

بتاريخ 25 مايو 2022، استضاف مركز تنسيق النظم الغذائية التابع للأمم المتحدة الحوار الثاني كجزءٍ من سلسلة الحوارات حول حلول النظم الغذائية متناولاً موضوع **تمويل تحويل النظم الغذائية، والفرص العالمية والاحتياجات المحلية**. وكان الهدف من هذا الحوار إبراز فرص استهداف التمويل وزيادته من أجل تحويل النظم الغذائية في البلدان ومناقشة هذه الفرص. بدأ الحوار بتدخلات من جانب ستيفانوس فوتيو، مدير مركز تنسيق النظم الغذائية التابع للأمم المتحدة، وديفيد نابارو، المدير المشارك لتدفق أعمال الغذاء لمجموعة الاستجابة للكوارث العالمية التابعة للأمم المتحدة، يوضحان فيها معلومات حول أهمية وإلحاحية إنشاء هيكل جديد لتمويل الغذاء. وردت رسالة فيديو من ساتو سانتالا، نائب الرئيس المساعد لدائرة العلاقات الخارجية والحوكمة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD)، ومارتين فان نيوكوب، المديرة العالمية لقطاع الممارسات العالمية للزراعة والأغذية، البنك الدولي، أبرزت كيف اشترك الصندوق الدولي للتنمية الزراعية مع البنك الدولي في إدارة الأعمال من أجل تنفيذ هيكل جديد لتمويل الغذاء كإحدى نتائج قمة النظم الغذائية. ثم، قدمت نادين جبوسة، رئيسة وسائل التنفيذ في مركز التنسيق ومديرة مركز تنسيق النظم الغذائية التابعة للأمم المتحدة، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وجيتا سيثي، المستشارة والمديرة العالمية لقطاع النظم الغذائية في البنك الدولي، عرضًا بصيغة باور بوينت حول الفرص العالمية والاحتياجات المحلية لتمويل تحويل النظم الغذائية. تتم مشاركة العرض التقديمي بهذا الموجز. طُلب من المنظمين والمشاركين في الحوار التفاعل مع العرض التقديمي من خلال طرح أسئلة وأجوبة مباشرة في الجلسة العامة، وتلا ذلك مناقشات أكثر عمقًا تمت استضافتها في غرف اجتماعات جانبية. انتهت الجلسة بتقديم المنظمين ملاحظاتهم على نقاط المناقشة الرئيسية في الجلسة العامة تلاها الاستجابات لها والخطوات القادمة.

رحبت الجلسة الصباحية بـ 72 مشاركًا بمن فيهم المنظمون الوطنيون وممثلو حكومات دول جزر البهاما، والبرازيل، وكمبوديا، والعراق، وأيرلندا، واليابان، والكويت، وماليزيا، وناورو، ونيوزيلندا، والنرويج، وبالاو، وروسيا، والسودان، وسويسرا، وتونغا، وفانواتو، وزيمبابوي.

ورحبت جلسة بعد الظهيرة بـ 83 مشاركًا من بينهم المنظمون الوطنيون وممثلو حكومات دول آذربيجان، وبنجلاديش، وبنين، وبوليفيا، وكندا، وتشاد، وتشيلي، وكولومبيا، وجمهورية الدومينيكان، والسلفادور، وفنلندا، وألمانيا، وجواتيمالا، وهندوراس، والمجر، ولاتفيا، والمالديفز، ومالي، ونيبال، والنيجر، وإسبانيا، والسودان، وتنزانيا، والإمارات العربية المتحدة، وأوروجواي، واليمن، وزيمبابوي.

الحصول على التمويل

أفاد المشاركون أن الحكومات في أنحاء العالم تُدمِج النظم الغذائية في جداول أعمالها السياسية وموازناتها التقديرية الوطنية. إنهم يُنشئون السياسات الوطنية المرتبطة بالنظم الغذائية، ومراقبات المسارات، والإجراءات التنسيقية من أجل تعريف الخطط الإستراتيجية وتحديد نماذج التمويل. وناقش المنظمون الخطط لتعبئة التمويل المحلي وإعادة استخدامه لأغراضٍ أخرى كأولوية رئيسية ضمن نهج أكبر للنظم تجاه تعبئة التمويل. ويتضمن هذا إشراك شركاء رئيسيين إلى جانب الجهات الفاعلة الحكومية وعلى مستوى القطاعات لتشملالمتبرعين، والشركات المنتجة، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص. يتطلع المنظمون إلى وضع إرشادات إضافية حول كيفية تحفيز المشاركة والدعم من القطاع الخاص؛ إذ تقرر أن آليات عمل القطاع العام والقطاع الخاص لها أهمية حيوية لتمكين الاستقرار الاقتصادي. وأفاد المنظمون أنّه قد أُنشِئت شراكات من أجل التعاون وتعبئة الموارد على الأصعدة الوطنية، والإقليمية، والعالمية. شَدَّد ممثلو البلدان من أمريكا اللاتينية على أهمية الدعم المُنسَّق بين البنك الدولي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ووكالات الأمم المتحدة على مستوى البلد. طالب المنظمون بتحقيق درجة أكبر من الوضوح والإنصاف في الانتفاع من الموارد فيما يخص التكيّف مع تغير المناخ والتمويل الخاص بالمحيطات. كما ينبغي أن يتسم تمويل الوقاية من الكوارث والتكيف مع تغير المناخ، وهو أمر بالغ الأهمية على المدى القصير لبلدان المحيط الهادئ، بالمرونة والتكيف مع عناصر مُحدَّدة تخص البلد. وناقش المنظمون الوطنيون من بلدان في إفريقيا الحاجة إلى صندوق مبتكر يُكرَّس لمسائل متعلقة بالغذاء والأمن الغذائي، التي يتم الاستعداد لها للتعامل مع مشكلات نظم الإنتاج التي تزداد سوءًا نتيجة لتغير المناخ.

ويدرس المنظمون أيضًا الآثار التي تُخلِّفها الاستثمارات الأجنبية الكبرى على النظم الغذائية المحلية، ويتطلعون إلى زيادة القدرات المحلية لإدرار الأموال. طوال الجلستين، كانت هناك دعوة بمطالبة متكررة لزيادة الدعم المالي تجاه المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، وإمكانية وصولهم إلى الأسواق من أجل منح المستهلكين إمكانية أكبر للوصول إلى الغذاء بأقل تكلفة ممكنة، وتخفيف الاعتمادية على الاستيراد، والمساهمة في زيادة التجارة والتنمية.

عناصر التمكين المالي

ناقش المشاركون أيضًا احتياجات تتخطى تعبئة الأموال من أجل التمويل الناجح لتحويل النظم الغذائية، والحاجة إلى نقلات في السياسات وفي التفكير. يلزم إعلام صناع القرار بهذه الحاجة من أجل فهم الصورة الكبرى لتحويل النظم الغذائية، ويلزم موافقة الهيئات الحكومية على رؤية مشتركة. وأوضح المشاركون الحاجة إلى التناسق بين السياسات الوطنية والدولية من أجل دعم مشكلات مثل تنافسية الشركات المنتجة المحلية، ومسؤولية الحكومات لإعادة توجيه التمويل العام والخاص إلى المستوى المحلي.

ويلزم وجود بنية مؤسسيةمن أجل تحويل النظم الغذائية لضمان تمويله، وتنفيذه، ومتابعته. وأوضح المنظمون الحاجة إلى تحديد وتنفيذ آليات وأدوات فيما يخص الأهداف التالية:

- التأكد من إجراء التمويل بسهولة وسرعة؛ إذ إن إجراء تخصيص الموارد البطيء قد يحد من تحقيق نتائج قصيرة ومتوسطة الأمد؛
- التواصل بين الشركاء المتعاونين، والقطاع الخاص، والحكومة، والمجتمع المدني من أجل اتخاذ التدابير والتمويل؛
- التأكد من تحمل المسؤولية عن إجراءات التمويل؛
- تسهيل الاستثمارات في الغذاء والأمن الغذائي ومراقبة نتائجها.

شارك المنظمون في تفكير مشترك لتحديد مؤشرات النجاح، مقترحين أن الصحة والتغذية، والمقاومة في وجه الأزمات، والالتزام السياسي تجاه تحويل النظم الغذائية هي المجموعة الأولى من مؤشرات النجاح.

وأكد المنظمون أيضًا على أهمية تعزيز نظام تمويل مستدام يتسم بالشفافية ويُبنى على الإنصاف والمساواة. يجب معالجة القضايا المتعلقة بالافتقار إلى الحكم الرشيد أو اختلال توازن القوى.وتحدث المشاركون من إفريقيا والشرق الأدنى عن الحاجة إلى إدخال تغيير على الإجراءات من أجل الابتعاد عن الأزمات المتكررة، وزيادة التكيف، وزيادة الموارد إلى أقصى حد، بما في ذلك تحديد مصادر هدر الطعام والحد منها كأحد السبل لتحسين الأمن الغذائي والحد من التكاليف. وفي النهاية، عَبَّر المنظمون في أمريكا اللاتينية أيضًا على اهتمامهم بالتعلم من إجراءات التمويل المنفَّذة في بلدان أخرى.

بلدان يُجرَّب بها طرح هيكل جديد لتمويل الغذاء

خلال الحوار، أعلن مركز تنسيق النظم الغذائية التابع للأمم المتحدة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والبنك الدولي، نياتهم عن دعم اختيار 10 إلى 15 بلدًا في تحديد فرص تمويل القطاع العام-القطاع الخاص والربط بينهما. سوف يقع الاختيار على البلدان وفقًا لتعبيرها عن اهتمامها بتلقي الدعم، والتزام الحكومة، والاهتمام من جانب القطاع الخاص والمتبرعين.

يطمح المشاركون في الحوار والمنظمون الوطنيون أن يُؤخذ التصنيف النوعي للبلدان في الاعتبار خلال مرحلة الاختيار. وقُدِّم اقتراح بالدمج بين البلدان الناجحة في التقدم تجاه تحويل نظم الغذاء مع غيرها من البلدان التي تُواجه قيودًا وتضييقات في هذا الصدد. ينبغي على البلدان أن تكون ممثلة للتنوع الكبير لمجموعة الظروف في أنحاء العالم. ووُجِّه تشديد خاص على تشجيع أخذ الدول الجزرية الصغيرة النامية في الاعتبار والتي تستمر في مواجهة تحديات محددة بشأن النظم الغذائية، والتي يُضاعفها الأحوال الجوية القاسية. اقُترحِت دول بنين، وتشاد، ومالي، وموريتانيا، والنيجر، والدول الجزرية الصغيرة النامية من جانب ممثليها الحاضرين أن تُوضع في الاعتبار كبلدان تجريبية.

وأكد المنظمون أن هيكل تمويل الغذاء الجديد لن ينجح إلا إذا أُتيحت الموارد المعبأة بإنصاف إلى جميع البلدان بتبني هذا المبدأ "لن نغفل أحدًا".

احتياجات استثنائية

ذكر كثيرٌ من المشاركين في الحوار صعوبة التفكير في تمويل تحويل النظم الغذائية دون تقدير التكاليف الفعلية المتصورة في المسارات الوطنية في حد ذاتها. في كثيرٍ من البلدان، ما زال المنظمون في حاجة إلى دعمٍ مالي وتقني للاستمرار في عملهم إزاء المسارات الوطنية وتطوير خطط العمل، ووضع تكلفة تدابير المسارات، وتجميع المزيد من البيانات الأساسية. ويتعلق هذا الأمر على وجه التحديد بالبلدان الواقعة في المحيط الهادئ، وآسيا، وإفريقيا؛ حيث تلتزم حكوماتها بجدول أعمال تحويل النظم الغذائية، ولكنها تفتقر إلى الموارد من أجل العمل تجاه تنفيذها، وليس لديها بعد احتمالية وضع خطة محددة التكاليف لتقييم احتياجاتها. بعض البلدان التي لديها مسار مُنجَز، ما زالت في مرحلة ربط وثائقهابالسياسات والبرامج الوطنية الأخرى وخطط التطوير والاستثمار الجديدة. وتعتزم بعض البلدان استضافة حوارات حول النظم الغذائية الوطنية بعد القمة للاستفاضة في تحديد احتياجات التمويل والتنفيذ.

يعلم المركز الحاجة إلى تمويل مبالغ صغيرة لبدء مشروعات صغيرة، وأنه يسير في أمر تحديد هذه الأموال والبلدان المستهدفةلتلقي الدعم. وطلبت عدة بلدان بالفعل تمويل مبالغ صغيرة من أجل أنشطة محددة. يعتزم المركز تحليل طلب البلدان وقدرتها على تنفيذ خططها على مستوى البلد في ظل الآليات الحالية. وفي الحالات التي لا يوجد فيها طاقة استيعابية لذلك، سوف يتدخل المركز ليُحدِّد كيفية توفير الدعم معًا. وشجع ستيفانوس فوتيو منسقي الأمم المتحدة المقيمين للاستماع إلى احتياجات البلدان. وسوف يُرسل المركز قريبًا استبيانًا إلى التحالفات والنظام البيئي للدعم لفهم ما الذي عليهم تقديمه وما يطلبونه من البلدان.

بالإضافة إلى ذلك، أكد ستيفانوس فوتيو على أن المركز لن يعمل بصفته آلية تمويل، ولكنه سيهدف إلى رفع مستوى التمويل الحالي، ويعمل حاليًا مع الصندوق الاستئماني المشترك لأهداف التنمية المستدامة التابع للأمم المتحدة لتخصيص نافذة محددة للنظم الغذائية. يعتزم المركز الاستماع إلى احتياجات البلدان والربط بين البلدان والجهات الفاعلة المختصة بالنظم البيئية من أجل تقديم الدعم الممكن. من يونيو إلى سبتمبر، سوف يعقد المركز جلسات مع أصحاب مصالح مختلفين لتحديد القضايا الرئيسية من أجل وضع جدول أعمال عالمي مشترك. ويقود الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والبنك الدولي الأعمال الخاصة بالتمويل، ويطمحان إلى إشراك صناديق عالمية مثل الصناديق الاستئمانية لوكالات الأمم المتحدة، ومرفق البيئة العالمية (GEF)، والصندوق الأخضر للمناخ، وربما القطاع الخاص حول طاولة المفاوضات.

الخطوات اللاحقة

رسالة تذكير أخرى بأن حوار حلول النظم الغذائية القادمة، المشاركة في تحولات النظم الغذائية - تحالفات الأعمال، سوف ينعقد يوم **الأربعاء الموافق 29 يونيو 2022.** إذا لم تكن مسجلاً بالفعل وتود ذلك، فيُرجى التسجيل من خلال الروابط أدناه.

- 9:30-08.00 بتوقيت وسط أوروبا https://bit.ly/29JuneAM باللغة الإنجليزية مع الترجمة الفورية بالصينية، والروسية، والعربية
- 17.30-16.00 بتوقيت وسط أوروبا https://bit.ly/29JunePM باللغة الإنجليزية مع الترجمة الفورية بالفرنسية والإسبانية

يُدعى المنظمون الوطنيون لطلب عقد جلسات مخصصة يعقدها المركز.

ويُرجى من السادة المعنيين، أفرادًا وفرقًا، التواصل مع المركز بشأن ما لديهم من التساؤلات؛ وذلك بإرسالها عن طريق البريد الإلكتروني FSS-Hub@fao.org أو طرح أي استفسارات أخرى في الحوارات المزمع عقدها مستقبلاً بشأن حلول النظم الغذائية.